



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.



## دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة

الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي

## أهداف التنمية المستدامة



## التنمية المستدامة

### مسار نحو الازدهار العالمي والرفاه الإنساني وسلامة كوكب الأرض

لقد حقق العالم مكتسبات مذهلة في التنمية البشرية خلال العقود الماضية. فقد تحققت تقليص كبير في معدلات الفقر المدقع، كما تحسنت إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والنتائج الصحية، وتحققت خطوات كبيرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد ساهم السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية في تحقيق هذا التقدم ويمكن الناس في جميع أنحاء العالم من تحسين حياتهم وأفاقهم المستقبلية. ولكن على الرغم من هذه الإنجازات المهمة، لا يزال الفقر المدقع يمثل تحدياً أساسياً، إذ يعيش أكثر من 700 مليون شخص في العالم على دخل يقل عما يعادل القوة الشرائية لـ 1.90 دولار أمريكي يومياً. كما أن معدل انعدام المساواة إما مرتفع أو يزداد اتساعاً، وخصوصاً داخل البلدان. كما أن مستويات البطالة والعمالة الهشة مرتفعة في العديد من البلدان، لا سيما بين الشباب. ويؤدي الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين إلى وضع أعباء على الأنظمة الإيكولوجية تتجاوز طاقتها - مما يقوض قدرتها على توفير الخدمات الضرورية للحياة والتنمية وإعادة تجديد نفسها. كما أن الصدمات المرتبطة بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية، والتدهور البيئي، والاضطرابات الاجتماعية-السياسية تؤثر سلباً على حياة ملايين الناس. وتؤدي هذه الصدمات في حالات كثيرة إلى كبح التقدم الذي تحقق في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً، وتؤدي أحياناً إلى عكس مسار هذا التقدم. إن المحافظة على المكتسبات التي تحققت والتصدي للتحديات الإنمائية الحالية التي يواجهها العالم، لا يمكن أن يحدث من خلال إصلاحات هامشية.

هناك ضرورة ماثلة حالياً لتشجيع التنمية المستدامة. وقد حدد جدول الأعمال الجديد للتنمية المستدامة رؤية لما يتضمنه هذا الأمر، إذ يهدف إلى إنهاء الفقر وتعزيز الازدهار ورفاه الناس وفي الوقت نفسه حماية البيئة بحلول عام 2030. وهناك دور رئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، بوصفه الذراع الإنمائي للأمم المتحدة، لدعم البلدان لجعل هذه الرؤية أمراً واقعاً - أي وضع المجتمعات على مسار التنمية المستدامة، وإدارة المخاطر وتحسين المنعة والدفع بالازدهار والرفاه.

وضع البرنامج الإنمائي رؤية في خطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017 مستنداً إلى مواطن قوته الرئيسية - شبكة قطرية واسعة في أكثر من 170 بلداً ومنطقة، ودوره كمسئق رئيسي ضمن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وقدرته المؤكدة على دعم الجهود للحد من الفقر وانعدام المساواة والإقصاء، وحماية الأنظمة الإيكولوجية حاسمة الأهمية - وتركز هذه الرؤية على تحقيق الانطلاقة الكبيرة المقبلة في التنمية: مساعدة البلدان على القضاء على الفقر، وفي الوقت نفسه تحقيق تقليص كبير في أوجه انعدام المساواة والإقصاء. وفي حين تتسم هذه الرؤية بالطموح، إلا أنه يمكن بلوغها ويمكن تحقيق نجاحات كبيرة في القضاء على الفقر، وتقليص أوجه انعدام المساواة والإقصاء، وصيانة البيئة.

وتماشياً مع هذه الرؤية، عمل البرنامج الإنمائي مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تطوير استراتيجية للدعم الفعال والمتسق في تنفيذ جدول أعمال التنمية الجديد، وذلك تحت مسمى 'التعميم' والتسريع ودعم السياسات (يرمز لها بالاسم المختصر «مابس» (MAPS)). ويهدف العنصر المتعلق بالتعميم في هذه الاستراتيجية إلى توعية جميع الجهات الفاعلة المعنية ومساعدة الحكومات في إدماج جدول الأعمال على المستويين المحلي والوطني؛ وفي نهاية المطاف تعميم جدول الأعمال في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية. أما عنصر التسريع فيركز على مساعدة الحكومات على تسريع التقدم في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، من خلال توفير الوسائل التي تساعد في تحديد العوائق الأساسية أمام التقدم السريع، والتركيز على هذه الغايات الإنمائية الأكثر صلة بالسياق الوطني. في حين يهدف عنصر دعم السياسات إلى توفير دعم سياسي منسق ومجمّع للبلدان التي تعمل على تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. وبهذا الخصوص، يقدم البرنامج الإنمائي حزمة متكاملة من خدمات دعم السياسات التي تتماشى مع أولويات البرمجة. وتغطي هذه الخدمات، حسبما هو موضح في النشرات المعلوماتية، مجموعة واسعة من المجالات: الحد من الفقر، والنمو الشامل للجميع وفرص العمل المنتجة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية والصحة، وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتكيف مع تغير المناخ، وإمكانية الحصول على مصادر الطاقة المستدامة، والإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية البرية، وإدارة المحيطات، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع.

وبما أن البرنامج الإنمائي مجهز جيداً عبر الحزمة المتكاملة لخدمات دعم السياسات، فإنه مستعد تماماً لدعم الشركاء القطريين في التنفيذ الفعال لجدول أعمال التنمية الجديد، وجعل الازدهار الاقتصادي والرفاه الإنساني والبيئي طويل الأجل، أمراً واقعاً.

## الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي

### ما هو سبب أهمية هذا الأمر؟



**تتمن المياه في صلب التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة.** إن مصادر المياه، ونطاق الخدمات الذي توفره، تعد الأساس للحد من الفقر والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. كما أن إمكانية الحصول على المياه ومرافق النظافة الصحية هي أمر مهم لجميع جوانب الكرامة الإنسانية: من الأمن الغذائي وفي مجال الطاقة، إلى الصحة البشرية والبيئية، فالمياه تساهم في تحسين الرفاه الاجتماعي وفي النمو الشامل للجميع، وتؤثر على سبل عيش بلايين الناس.

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الهدف المتمثل في «ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة» كواحد من 17 هدفاً للتنمية المستدامة في سياق جدول أعمال التنمية المستدامة للعام 2030. ويتجلى مدى إلحاحية معالجة قضايا المياه أيضاً في الشواغل التي أعربت عنها أوساط مجتمع الأعمال: فقد احتلت أزمات المياه المرتبة الأولى من حيث مدى تأثيرها بحسب تقرير المخاطر الدولية العاشر الذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

**وتظهر الغايات المتعلقة بمياه الشرب النظيفة ضمن أهداف التنمية المستدامة بأن وضع أهداف وغايات دولية يمكنه أن يقود التغيير.** وتبين التقديرات أن المساعدات لقطاع المياه ارتفعت منذ عام 2001. ولكن تظل هناك عقبات كبيرة لتحقيق الحق الإنساني بالحصول على مياه شرب مأمونة وخدمات الصرف الصحي. وحالياً، يعيش 800 مليون شخص دون إمكانية الحصول على مصادر مياه محسنة، كما يستخدم ما يصل إلى 1.8 بليون شخص في العالم مصادر مياه شرب ملوثة بمياه المجاري؛ وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تضي النساء والفتيات 40 بليون ساعة سنوياً في جلب الماء (ما يصل إلى 6 ساعات يومياً) - أي ما يعادل مقدار سنة من العمل لجميع قوى العمل في فرنسا.

حالياً، يفترق 2.5 بليون شخص في العالم لمرافق الصرف الصحي

**الملائمة،** كما يمارس 1 بليون شخص التغوط في العراء، مما يكبد العالم 260 بليون دولار سنوياً. وإذا ما استمر الوضع الحالي، ودون تغييرات كبيرة في السياسات والاستثمار، فمن المتوقع أن يصل عدد الناس الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي إلى 1.4 بليون شخص بحلول عام 2050. ومن اللازم توجيه استثمارات كبيرة لهذا الأمر، لا سيما وأن الفوائد الناجمة عن هذا الاستثمار تفوق الكلفة بحوالي ما بين ثلاثة إلى ستة أضعاف. وتقدر منظمة الصحة العالمية حجم الخسائر الناجمة عن عدم كفاية خدمات المياه والصرف الصحي في البلدان النامية بحوالي 260 بليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 1.5 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي - أو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الفقيرة.

ويؤدي سوء خدمات الصرف الصحي إلى **تأثيرات كبيرة على سلامة النساء ورفاههن وأفاقهن التعليمية.** تؤدي إمكانية الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي إلى زيادة الخصوبة للنساء والفتيات وتقليل مخاطر المضايقات/ الاعتداءات الجنسية التي تحدث أثناء جلب المياه. وتُظهر البيانات الحديثة أنه في عام 2011، كان 45 في المائة فقط من المدارس أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض مزودة بمرافق ملائمة للصرف الصحي. ويؤدي نقص إمكانية الفتيات في استخدام مرافق نظيفة وآمنة، خصوصاً خلال فترة الحيض، إلى إدامة المخاطر والخجل والخوف. وهذا يؤدي إلى تأثيرات طويلة الأجل على صحة المرأة وتعليمها وسبل عيشها وسلامتها، كما يؤثر أيضاً على الاقتصاد، إذ أن الفشل في تلبية احتياجات النظافة الصحية للنساء يؤدي في نهاية المطاف إلى خطر استبعاد ما يصل إلى نصف قوى العمل المحتملة.

لقد شهدت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن مخاطر مرتبطة بالمياه زيادة كبيرة خلال العقد الماضي. فمنذ عام 1992، أثرت الفيضانات وحالات الجفاف والعواصف على 4.2 بليون شخص (95 في المائة من سكان المعمورة الذين تأثروا بجميع الكوارث) كما تسببت بأضرار بلغت قيمتها



جوية متطرفة مثل الفيضانات والجفاف، والتي أخذت تزداد تواتراً. ويؤدي انعدام الأمن المائي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية العالمية بما يقدر بـ 500 بليون دولار سنوياً - باستثناء التأثيرات البيئية والتأثيرات غير النقدية.

ومن بين الأمثلة على الإجراءات ذات التأثير الإيجابي للمياه على النمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر، الجهود المتعلقة بأنظمة الري وتوفير الطاقة الكهربائية وإدارة الفيضانات. وتشير إحدى الدراسات إلى أن كل دولار يُستثمر في إنشاء هياكل أساسية لخدمات المياه والصرف الصحي يزيد حصة القطاع الخاص من الناتج الإجمالي المحلي على الأمد البعيد بمقدار 2.35 دولار لكل دولار مستثمر، كما يؤدي إلى زيادة نواتج القطاعات الأخرى بمقدار 2.62 دولار. وتقدر قيمة خدمات الأنظمة الإيكولوجية والأراضي الرطبة على الرفاه الإنساني بعدة ترليونات من الدولارات الأمريكية.

توجد كميات مياه تكفي الاحتياجات المتزايدة في العالم، ولكن ذلك يتطلب إحداث تغيير كبير في طرق استخدام المياه وإدارتها والمشاركة بها. إن أزمة المياه الدولية هي أزمة إدارة وليست ناجمة عن مقدار توفر المصادر المائية.

1.3 ترليون دولار (63 في المائة من جميع الأضرار). فعلى سبيل المثال، تخسر أفريقيا ما بين 5 إلى 25 في المائة من الناتج الإجمالي بسبب حالات الجفاف والفيضانات، وربما ستخسر 5 في المائة إضافية بسبب التأثيرات المستقبلية المحتملة لتغير المناخ.

ثمة حاجة ملحة لتحسين نوعية المياه العذبة في العالم من خلال معالجة تلوث المياه والاستخدام الأفضل لمياه الصرف الصحي. وتشير التقديرات إلى أن 80 في المائة من مياه الصرف الناتجة عن المستوطنات البشرية والمصادر الصناعية في العالم يتم تصريفها مباشرة ودون معالجة إلى مسطحات مائية.

يعيش أكثر من 1.7 بليون شخص في أحواض يتجاوز فيها استخدام المياه مقدار إعادة رغد الأنهار، مما يؤدي إلى جفاف الأنهار ونضوب المياه الجوفية. ومع نمو البلدان وزيادة عدد السكان والتوسع الحضري، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على المياه بمقدار 55 في المائة بحلول عام 2050. ومن الممكن أن تصل نسبة سكان العالم الذين يعيشون في بلدان تعاني من الإجهاد المائي إلى الثلث بحلول عام 2025 إذ استمرت المعدلات الحالية لاستهلاك المياه. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة التقلب الزمني والمكاني في توفر المياه، إضافة إلى أحداث





## المياه والصرف الصحي - حقائق أساسية



شعوب متمكنة  
أمم صامدة.



عدد الناس الذين لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى مصادر مياه محسنة



عدد الناس الذين يستخدمون مصادر مياه ملوثة بمياه المجاري



عدد الساعات التي تمضيها النساء والفتيات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لجلب الماء



الزيادة المتوقعة بحلول عام 2050 على الطلب على المياه مع نمو البلدان وتوجه الناس نحو المدن



**80%**

كمية مياه الصرف غير المعالجة التي تلقى مباشرة في المسطحات المائية



**1.7 بليون**

عدد الناس الذين يعيشون في أحواض نهريّة حيث يتجاوز استخدام الماء مقدار إعادة رفق الأنهار



**20%**

مصادر المياه الجوفية في العالم التي تم استغلالها بإفراط



**75%**

النسبة المقدرة من سكان العالم والذين من الممكن أن تصبح البلدان التي يعيشون فيها تعاني من الإجهاد المائي بحلول عام 2025



**2.5 بليون**

عدد الناس الذين يفتقرون مرافق ملائمة للصرف الصحي



**1 بليون**

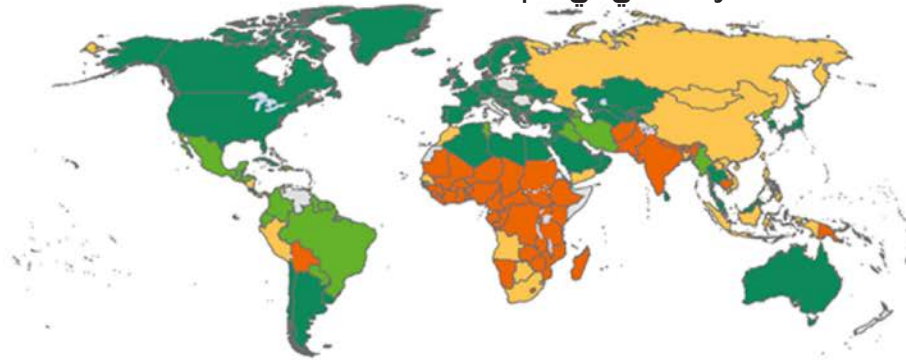
عدد الناس الذين يمارسون التغوط في العراء



**260 بليون دولار سنويا**

قيمة الخسائر الناجمة عن نقص خدمات المياه والصرف الصحي

نسبة عدد السكان في العالم الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي في عام ٢٠١٢



المصدر: منظمة الصحة العالمية 2014

**46**

عدد البلدان التي تتوفر لأقل من نصف سكانها إمكانية الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي

## ما الذي نقدمه

يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) البلدان على تحقيق إدارة لموارد المياه على نحو متكامل ومستدام ومنصف ويعزز القدرة على تحمل الأزمات، وذلك من خلال إقامة شراكات شاملة وطويلة الأجل وتوفير إمكانية وصول شاملة إلى مصادر مياه مأمونة وخدمات الصرف الصحي عبر تحسين إدارة المياه. إن برنامج المياه التابع للبرنامج الإنمائي يتواءم بقوة مع الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة حول ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وكذلك مع الأبعاد ذات الصلة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى. إن حافظه المشاريع والبرامج الفاعلة وتلك التي قيد التخطيط التي يديرها البرنامج الإنمائي تدعم غالبية الغايات ذات الصلة ضمن أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي وآليات المساءلة ذات الصلة، يكفل البرنامج الإنمائي أيضاً وجود ضمانات ملائمة في جميع برامجها لتجنب الأضرار المحتملة على الناس والبيئة وإدارتها والتخفيف من حدتها بما في ذلك الأضرار المتعلقة بمصادر المياه.

يقدم البرنامج الإنمائي الخدمات التالية للبلدان:

**نحن نوفر سياسات استراتيجية لإدارة المياه ودعمًا استشارياً فنياً للبلدان** منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من أجل الدفع بإدارة منصفة ومستدامة بيئياً وكفؤة اقتصادياً لمصادر المياه وخدمات الصرف الصحي. ويوفر البرنامج الإنمائي هذه الدعم من خلال مرفق إدارة شؤون المياه التابع له، والذي أسسه بالتعاون مع معهد استكهولم الدولي للمياه. ويُعتبر مرفق إدارة شؤون المياه مجمعاً معرفياً، وهو يعمل على تنسيق عدة برامج وأنشطة دولية معنية بالمياه، بما في ذلك 'الشراكة بشأن المياه المشتركة' التي تسعى إلى منع النزاعات من خلال بناء الثقة وتشجيع التعاون عبر منابر متعددة أصحاب المصلحة، وتعزيز الدبلوماسية المعنية بشؤون المياه.

**نحن ندعم بناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للمياه عبر شبكة بناء القدرات للإدارة المتكاملة للموارد المائية (Cap-Net)**، وهي آلية رئيسية أخرى للتنفيذ. وتدعم هذه الشبكة بناء القدرات المتصلة بالإدارة

المتكاملة لموارد المياه، والمياه العابرة للحدود، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، وسلامة المياه، والتكيف مع تغير المناخ، وذلك من خلال تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات بشأن الإصلاحات والممارسات الجيدة في مجال إدارة المياه. تقع شبكة بناء القدرات للإدارة المتكاملة للموارد المائية وأمانتها العامة في مدينة ريو دي جانيرو، وهي تشمل ٢٣ شبكة إقليمية وقطرية معنية ببناء القدرات، وتضم في عضويتها حوالي ١,٠٠٠ منظمة تتوزع على ١٢٠ بلداً، وتوفر الشبكة تدريبات وأنشطة تعليمية للمهنيين العاملين في مجال المياه في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أقامت هذه الشبكة شراكات مع أكثر من ٤٠ منظمة دولية وشبكات مواضيعية دولية مما يضمن تبادل أفضل المعارف المتوفرة وأحدث أساليب بناء القدرات، وذلك عبر حُرْم من البرامج التدريبية الشاملة والأدلة التدريبية سهلة الاستخدام. إن شبكة بناء القدرات للإدارة المتكاملة للموارد المائية قادرة على نحو فريد على تلبية الاحتياجات في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتطوير قدرات من أجل الرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز.

**نحن نشجع الأعمال التمهيدية بشأن المساءلة في البرمجة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية** بغية تحسين استدامة التدخلات عبر برنامج 'الحكومة والدعوة والقيادة من أجل توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية' التابع للبرنامج الإنمائي. ويعمل هذا البرنامج بتنسيق وثيق مع الحكومات والشركاء الإنمائيين الرئيسيين، بمن فيهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الهشة والدول الخارجة من نزاعات. ويدعم البرنامج الإنمائي برنامج تنمية القدرات من أجل سلامة المياه في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، وهو برنامج يهدف إلى الحد من الفساد في خدمات توفير المياه وإدارة موارد المياه.

**نحن نشجع الشراكات الاستراتيجية**، بما في ذلك مع القطاع الخاص، لتحسين موارد المياه وخدمات الصرف الصحي، ولتشجيع الإدارة المسؤولة لموارد المياه.





## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل

دعم البرنامج الإنمائي الإصلاحات في مجال إدارة المياه في أكثر من 60 بلداً، وذلك يشمل إدارة موارد المياه وإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتستند هذه الجهود إلى نهج قائم على حقوق الإنسان.

### المياه والصرف الصحي

عمل مرفق إدارة شؤون المياه التابع للبرنامج الإنمائي على مساعدة كينيا لتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الفساد في إدارة المياه على المستوى الوزاري وعمل على تحسين التنسيق بين اللجنة الكينية الوطنية لحقوق الإنسان وبين وزارة المياه والري. وسعى المشروع إلى نشر الوعي بين المواطنين حول حقوقهم بإمكانية الحصول بصفة منتظمة على مياه آمنة وكافية ورخيصة الكلفة، كما نشر الوعي بينهم بشأن واجباتهم. وانعكست نتيجة هذا النشاط في الشكاوى التي تلقتها لجنة مكافحة الفساد الكينية عبر خط الهاتف المخصص للشكاوى المتعلقة بقضايا الفساد في قطاع المياه.

أقام البرنامج الإنمائي ضمن شراكته مع القطاع الخاص، شراكة مع مؤسسة كوكا كولا بعنوان 'كل قطرة تهم'، وتعمل هذه الشراكة مع مجتمعات محلية في أكثر من 20 بلداً وساعدت حوالي 150,000 شخصاً في الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، كما زودت 67,000 شخصاً بأدوات وتقنيات ومهارات للتعامل مع تغير المناخ. وقد أنجزت هذه الشراكة حوالي 80 مشروعاً عملت على تحسين توزيع المياه وأنشطة لتشجيع الكفاءة في استخدام المياه في ري المزارع مما أدى إلى توفير في استهلاك المياه يُقدر بثلاثة ملايين متر مكعب سنوياً. وقد شملت المشاريع أكثر من 16,000 شخص وحققت فوائد لهم، ومن بينهم حوالي 2,000 مزارع ومن أصحاب الحيازات الصغيرة استفادوا مباشرة من التدريب ومن تطبيق تقنيات جديدة.

وفي بنغلاديش، يؤدي ضعف المحافظة على نظافة المراحيض المدرسية إلى إجماع العديد من الفتيات عن الالتحاق بالمدارس. وقد تم تغيير هذا الواقع في 20 مدرسة تقع في أحياء فقيرة في المدن، حيث عملت شراكة 'كل قطرة تهم' على حفر آبار مياه وبناء مراحيض منفصلة للبنات والأولاد وتركيب وحدات للمياه الجارية والتخلص من النفايات. وقد حققت هذه المرافق الجديدة زيادة كبيرة في معدل الالتحاق بالمدارس، خصوصاً للفتيات، مرتفعاً من أقل من 70 في المائة إلى 98 في المائة.

وفي ليبيريا، دعم برنامج 'الحكومة والدعوة والقيادة من أجل توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية' الذي يديره البرنامج الإنمائي إقامة الاتفاق بشأن توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في عام 2011، ثم تطوير وكالات تنظيمية ومجلس وطني ولجنة وطنية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي حين ما يزال العمل جارٍ على تحقيق هذه النتائج، فقد أظهرت حكومة ليبيريا التزاماً واضحاً بالسعي لتحقيقها.

### الإدارة المتكاملة لموارد المياه

شارك البرنامج الإنمائي من موقعه كإحدى الوكالات التي تشكل مرفق البيئة العالمي في 19 مشروعاً تتضمن أنهاراً عابرة للحدود (10) وبحيرات (7) وأحواض مياه جوفية (2)، وعمل على برمجة ما مجموعه 176 مليون دولار في تمويل مرفق البيئة العالمي لمشاريع المياه الدولية شملت برامج لإدارة أحواض نهريّة وبحيرات وأحواض مياه جوفية. وفي كل من هذه الأنظمة المائية المشتركة، نفذنا على نحو ناجح منهجية التحليل التشخيصي العابر للحدود/نهج التخطيط لبرنامج العمل الاستراتيجي التابع لمرفق البيئة





معدل وصول شبكة بناء القدرات للموارد المائية إلى أكثر من 2,000 مشارك خلال الدورات التدريبية التي تحدث وجهاً لوجه، إضافة إلى ما يزيد عن 10,000 مهني يتمكنون من الحصول على المواد التي تصدها الشبكة. وأطلقت الشبكة معهداً افتراضياً في عام 2014، وهو يوفر منابر تيسير شاملة تتناول جميع أنشطة الشبكة، والشبكات والشركاء المنتسبين لها. كما أن شبكة بناء القدرات للموارد المائية عضو مشارك في قناة البث المعنية بالمياه، والتي تحتوي على أكثر من 1,300 مقطع فيديو حول المياه، وندوات على شبكة الإنترنت حول إدارة المياه. وهناك برنامج خاص حول بناء القدرات في مجال استخدام التقنيات الجديدة من أجل تحسين إدارة المياه والإنتاجية، ويعمل هذا البرنامج على تلبية الاحتياجات من أجل تعظيم الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات من أجل الإدارة المستدامة للمياه، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

### دعم جدول أعمال التنمية للعام 2030

يقود البرنامج الإنمائي الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه، والذي قدم في كانون الثاني/يناير 2014 تقريراً شاملاً يتضمن نصائح فنية حول الأهداف الدولية المحتملة لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 والخاصة بالمياه. وقد حظي هذا التقرير بترحيب كبير. وقد تبني الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في تقريره النهائي جميع الأهداف والغايات والمؤشرات التي أوصى بها التقرير، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير الفريق العامل في اجتماعات القمة الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2015

العالمي وذلك في معالجة قضايا وضع الأولويات، وتحليل السلسلة السببية، واتفاقيات متعددة البلدان حول الإصلاحات والاستثمارات في مجال إدارة المياه. ولغاية الآن، استفاد 1.5 بليون شخص من إجراءات الإدارة المتكاملة لموارد المياه والمعتمدة حالياً في 20 نظاماً للمياه العابرة للحدود.

يشارك البرنامج الإنمائي في 14 مشروعاً ممولاً من مرفق البيئة العالمي في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإدارة المتكاملة للموارد المائية، وعمل على برمجة ما مجموعه 85 مليون دولار ضمن تمويل مرفق البيئة العالمي للمشاريع المائية الدولية لهذه البرامج. وربما يمثل مشروع إدماج إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي أحد الأمثلة الأكثر تقدماً لإدماج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإدارة المتكاملة للموارد المائية، ويوفر العديد من الدروس والخبرات القيمة للعالم وللدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. ولقد تم تحقيق تأثيرات شبيهة من خلال مشاريع الإدارة المتكاملة لموارد المياه في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ والممولة من مرفق البيئة العالمي، حيث تم تقليص تصريف الملوثات إلى حد كبير في سبعة بلدان (ناورو، وبابوا، وجزر مارشال، وسامو، وتونغا، وتوفالو، وفانوتو)، مما قلص التأثير على أنظمة الأنهار والمياه الجوفية والمناطق الساحلية.

عملت شبكة بناء القدرات للموارد المائية، بالتعاون مع شركائها، على تطوير أكثر من 20 مادة تدريبية وثلاثة أدلة للتعليم الذاتي، وذلك بأربع لغات، وتتناول الجوانب المتنوعة للإدارة المستدامة للمياه؛ وثمة خطط لإصدار المزيد من المواد لتشجيع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. ولغاية الآن، تم تدريب حوالي 15,000 مهني وممارس في مجال إدارة المياه، كما تم تدريب أكثر من 1,100 مدرب لبناء القدرات، وذلك عبر 26 دورة تعليمية دولية لتدريب المدربين. وبالمعدل، يبلغ





1. المستقبل الذي نصبو إليه - الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو 20+. 288/A/RES/66
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة (2014). تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. 970/A/68
3. المنتدى الاقتصادي العالمي (2015). المخاطر الدولية 2015. الإصدار العاشر، المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف.
4. مقياساً عبر المؤشر غير المباشر «لنسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب».
5. آية الأمم المتحدة للمياه (2013). صحيفة وقائع حول المياه والنوع الجنساني.
6. التقدم في مجال مياه الشرب والصرف الصحي، تحديث عام 2014، برنامج الرصد المشترك لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن موارد المياه والصرف الصحي، نيويورك وجنيف.
7. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2012). التوقعات بشأن البيئة للعام 2050، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس.
8. المرجع السابق.
9. منظمة الصحة العالمية (2004). «تكاليف وفوائد خدمات المياه والصرف الصحي على المستوى العالمي».
10. آية الأمم المتحدة للمياه.
11. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2012). لترفع عدداً أكبر من الأيدي النظيفة: الدفع بالصحة والتعليم والمساواة من خلال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في المدارس.
12. Domestos، مساعدات المياه، المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية (2013). «تقرير الدعوة ليوم عالمي للمراحيض: ليس بوسعنا الانتظار». تقرير حول الصرف الصحي والنظافة الصحية للنساء والفتيات.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة/استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (2012). الحد من مواطن الضعف والانكشاف للكوارث. تقرير الكوارث لآسيا والمحيط الهادئ للعام 2012. بانكوك، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة/استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.
14. ورقة بيان موقف إقليمية، المنتدى العالمي الخامس للمياه، إسطنبول.
15. Corcoran et al. (2010). *Sick Water? The Central Role of Wastewater Management in Sustainable Development*, UN-Habitat/UNEP/GRID-Arendal, Nairobi
16. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2012). التوقعات بشأن البيئة للعام 2050، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس.
17. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (2009). تقرير عن تنمية المياه في العالم، اليونسكو، باريس.
18. الشراكة العالمية للمياه ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، «ضمان المياه، استدامة النمو»، 13 نيسان/أبريل 2015.
19. Krop, R., Hernick, C. and Franz, C. (2008). *Local Government Investment in Municipal Water and Sewer Infrastructure: Adding Value to the National Economy*. Watertown, USA, Cadmus Group Inc
20. Millennium Ecosystem Assessment (2005). *Ecosystems and Human-Being: A Framework for Assessment*, Island Press, Washington D.C
21. «UN World Water Development Report Nr. 2 (2006)». «Water, a Shared Responsibility»

## تويهاات الصور:

صفحة 8: غاري وايت

صفحة 9: مارسيلو أولا

صفحة 4: إسكندر دبيي/ صور الأمم المتحدة

صفحة 5: تيم مكولكا/ صور الأمم المتحدة

صفحة 7: تري وايت

## دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة





شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.

United Nations Development Programme  
One United Nations Plaza,  
New York, NY 10017  
[www.undp.org](http://www.undp.org)